

الخصائص المالية المؤثرة في قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرارية: دراسة تحليلية لتقرير مدقق الحسابات

أحمد فيصل خالد الحايك

أستاذ مساعد، قسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، الجامعة الأمريكية

الإمارات العربية المتحدة

(قدم للنشر في ٢٧/٣/٢٠١٢؛ وقبل للنشر في ٦/١٠/٢٠١٢م)

ملخص البحث. يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على الخصائص المالية المؤثرة في قدرة الشركات المساهمة العامة الأردنية على الاستمرارية، ولتحقيق ذلك اعتمد الباحث المنهج الارتباطي الذي يمكن بوساطته معرفة ما إذا كان هناك ثمة علاقة بين متغيرين أو أكثر. وقام الباحث بتقسيم البحث إلى قسمين: أولاً: الإطار النظري، تناول الباحث من خلاله مفهوم الاستمرارية، والعلاقة بين النسب المالية والتنبؤ باستمرارية الشركات، وأهمية تقرير مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستمرارية. ثانياً: الإطار العملي، وقد استخدم الباحث فيه تحليل الانحدار اللوجستي. ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها: أن هناك تأثيراً مادياً لكل من سيولة الشركة وربحيتهما على قرار مدققي حسابات شركات المساهمة العامة الأردنية عند إصدارهم تقارير تدقيق تشير إلى عدم الاستمرارية. وقد قدمت الدراسة بعض التوصيات منها: ضرورة قيام المدققين بالتعامل مع العوامل والمؤشرات المالية الأخرى كمؤشر الملاءة المالية ومؤشر التدفقات النقدية للشركات عند إصدارهم تقارير تدقيق تشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

كلمات مفتاحية: تدقيق الحسابات، تقرير مدقق الحسابات، تقرير مدقق الحسابات حول استمرارية الشركة، الاستمرارية، الشركات المساهمة العامة الأردنية

المقدمة

يعتبر تقرير التدقيق وسيلة هامة للاتصال بين المدقق الخارجي ومستخدمي القوائم المالية، ويعد أيضاً خلاصة عمله والوثيقة المكتوبة التي تعتمد عليها جميع الأطراف، حيث يقوم المدقق من خلاله بالتعبير عن رأيه في عدالة تلك القوائم وفق إطار عام، أو معايير خاصة تضبط عمله (ذنيبات، ٢٠١٠).

عند قيام مدقق الحسابات بإبداء رأيه، عليه أن يبذل العناية المهنية المناسبة، وأن يمارس حذره المهني لتقييم مدى استخدام الإدارة لفرض الاستمرارية، وفيما إذا كانت هناك حالات عدم تأكد مادية تؤثر على استمرارية الشركة في المستقبل.

وحتى يتسنى له القيام بذلك، وخصوصاً في ظل المخالفات المالية والمحاسبية التي هزت أوساط مهنة التدقيق في العالم، أصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بفرض الاستمرارية، والذي يهدف إلى توفير إرشادات حول مسؤولية مدقق الحسابات عند تدقيق القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق بملاءمة فرض الاستمرارية، وحدد المعيار أيضاً مجموعة من المؤشرات التي تساعد مدقق الحسابات في اكتشاف حالات الشك باستمرارية العميل، صنفت إلى مؤشرات مالية، وتشغيلية، ومؤشرات أخرى (مطر، ٢٠٠١).

إن عملية جمع أدلة التدقيق التي تؤكد أو تنفي الشك حول قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل تتطلب من المدقق أن يبحث مع الإدارة خططها بالنسبة للإجراءات المستقبلية، والتي من المتوقع أن تؤدي نتائجها إلى تحسين الوضع المالي للشركة، وعليه أن يحصل على تأكيدات معقولة بأن هذه الخطط ذات جدوى وممكنة التنفيذ. وبعد قيام المدقق بتنفيذ إجراءات التدقيق التي يراها ضرورية والتي نصت عليها معايير التدقيق الدولية، والحصول على جميع المعلومات التي طلبها، والنظر في الخطط المقدمة، فإن عليه أن يقرر ما إذا كان قد توصل إلى معلومات مرضية عن التساؤلات حول فرض الاستمرارية، وعلى ضوء ما توصل إليه من نتائج ومستوى الإفصاح في القوائم المالية عن هذه المشاكل فإنه يصدر التقرير المناسب (Constantinides, 2002).

بناءً على ما سبق، ونظراً للأهمية التي يمكن لمصدق الحسابات أن يقدمها في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية، وبهدف توفير إنذار مبكر عن احتمال التعثر وإفلاس الشركات، ولتجنب الكثير من المخاطر التي تنجم عنهما، وبما أنه من الممكن استخدام النسب الماليّة كمؤشر مهم للتنبؤ بوضع الشركة، من خلال استخدامها في تحديد نقاط الضعف والقوة في القوائم الماليّة، فإن هذه الدراسة ستبحث الخصائص المالية المؤثرة على استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية، من خلال فحص العلاقة بين بعض النسب المالية وإصدار تقارير تدقيق تشير إلى عدم استمرارية الشركة، وخصوصاً في ظل ما شهده الاقتصاد الأردني عام ١٩٨٩ نتيجة إفلاس بنك البتراء، حيث أجبرت الحكومة على دفع مبلغ ٢٠٠ مليون دينار أردني إلى المودعين الذين اختفت أموالهم، لتجنب الانهيار المحتمل للاقتصاد الأردني.

مشكلة وتساؤلات الدراسة

إن المخالفات المالية و المحاسبية العديدة - التي أدت إلى انهيار العديد من الشركات مثل شركة إنرون للطاقة (Enron) وشركة ورلد كوم (WorldCom) للاتصالات-، ساهمت في إصدار معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بفرض الاستمرارية، حيث أشار هذا المعيار إلى مجموعة من المؤشرات يجب على مدقق الحسابات أن يأخذها في الحسبان عند قيامه بالحكم على قدرة العميل على الاستمرارية. وقد أشار المعيار ضمناً إلى إمكانية استخدام النسب المالية في الحكم على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل. كما حدد المعيار مجموعة من الإجراءات التي يجب على مدقق الحسابات أن يقوم بها عندما تثار الشكوك حول الاستمرارية، وكذلك الصيغ التي يضمنها في تقريره في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها.

وعند قيام الباحث بدراسة تقارير التدقيق الخاصة بالشركات المساهمة العامة الأردنية، تبين أن (١٨٪) من تلك التقارير تضمنت وجود فقرة أو إشارة إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرارية، أي أن (١٨٪)

من تلك الشركات عرضة للفشل المالي والإفلاس، بالإضافة إلى عدم القدرة على الاستمرار في نشاطها، وهذا ينعكس بدوره سلباً على مجمل الاقتصاد الوطني الأردني.

من هنا، أصبح هناك دافع لدى الباحث لدراسة الخصائص المالية المؤثرة على مدققي الحسابات عند إصدارهم تقارير تدقيق تشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار، وذلك من خلال فحص العلاقة بين بعض النسب المالية وإصدار تلك التقارير، لما لتلك التقارير من تأثير على صانعي قرارات مستخدميها كالمستثمرين والدائنين وغيرهم. وعليه يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

أولاً: هل تؤثر سيولة الشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركة؟

ثانياً: هل تؤثر ربحية الشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركة؟

ثالثاً: هل تؤثر الملاءة المالية للشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركة؟

رابعاً: هل تؤثر التدفقات النقدية للشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركة؟

فرضيات الدراسة

الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير لسيولة الشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير لربحية الشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد تأثير للملاءة المالية للشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد تأثير للتدفقات النقدية للشركة على رأي مدقق الحسابات حول عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية.

أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال قيامها بتسليط الضوء على الخصائص المالية المؤثرة في إصدار تقارير تدقيق تتضمن الإشارة إلى عدم استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية، وبخاصة في ظل المسؤولية التي تقع على عاتق مدقق الحسابات في اكتشاف المشاكل والصعوبات والعقبات التي تؤثر على استمرارية الشركات. كما تتبع أهمية هذه الدراسة من أهمية استمرار الشركات ونموها، لما لذلك من تأثير مباشر على مصالح العديد من الفئات ذات العلاقة، كالمستثمرين والموردين والعملاء والموظفين والإدارة والدولة، إذ إن التنبؤ بعدم استمرارية الشركات أو تعثرها في وقت مبكر يعود بفوائد كثيرة على تلك الأطراف، مما ينعكس في نهاية المطاف - إيجاباً - على الاقتصاد الوطني للدولة.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الخصائص المالية المؤثرة في آراء مدققي حسابات الشركات المساهمة العامة الأردنية عند إصدارهم تقارير تدقيق تشير إلى عدم قدرة الشركة على الاستمرار. كما تسعى إلى التعرف على مدى قيام مدققي الحسابات بإبداء آرائهم فيما إذا كانت تلك الشركات قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، ومدى اهتمامهم بمدى قدرة الشركة على الاستمرار في أعمالها ونشاطاتها.

محددات الدراسة

تتمثل محددات الدراسة في أنها أجريت خلال فترة زمنية محددة، حيث اقتصر على العامين ٢٠١٠ و ٢٠١١ فقط. بالإضافة إلى قيامها بالتركيز على المؤشرات المالية، وبالتالي فإن هذه الدراسة لم تتطرق إلى

المؤشرات الأخرى كالمؤشرات التشغيلية التي يمكن أن يُعنى بها مدقق الحسابات.

الإطار النظري

بقصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للبحث، فقد تم التطرق في البداية إلى الدراسات السابقة، ثم إلى مفهوم الاستمرارية، ثم بعد ذلك إلى مؤشرات الشك باستمرارية الشركات بأنواعها الثلاثة، ثم التنبؤ باستمرارية الشركات باستخدام النسب المالية، وأخيراً تم التطرق إلى أهمية تقرير مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستمرارية.

الدراسات السابقة

دراسة اسوكان، واسن و بازل وآخرين

هدفت دراسة اسوكان، واسن وبازل (Bessell *et al.*, 2003) إلى التعرف على مدى استجابة مستخدمي المعلومات المالية لتقرير التدقيق الذي يتضمن إشارة إلى عدم استمرارية المؤسسة، ولتحقيق ذلك تم إجراء دراسة تجريبية على مؤسسات الإقراض والتمويل من أجل معرفة مدى أهمية المحتوى الإعلامي لذلك التقرير، ومدى تأثيره على قرارات المستخدمين، وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن تقرير التدقيق أيًا كانت صياغته بشأن الإبلاغ عن الشك في الاستمرارية - سواء وجود فقرة توضيحية بعد فقرة الرأي؛ للتأكيد على الملاحظات التي وردت بالقوائم المالية تشير إلى هذا الأمر، أو تم التعبير عن ذلك في فقرة ماعدا التي يشملها التقرير ذو الرأي المتحفظ - لم يكن له رد فعل، ولم يقدم أي معلومات إضافية للقارئ، كما يلاحظ أنه على الرغم من أن الحالة العملية التي تضمنتها الدراسة التجريبية تمثلت في القوائم المالية لإحدى الشركات التي تعاني إعساراً مالياً، إلا أن تقرير التدقيق المتحفظ لم يكن له تأثير معنوي على قرارات المستقضي منهم.

إن هذه الدراسة عجزت عن الإشارة إلى العوامل التي تؤثر في مدقق الحسابات عند قيامه بالإبلاغ عن الشك في استمرارية العميل، وهذا ما ستحاول دراستنا الحالية تحقيقه.

دراسة لينوكس

هدفت دراسة لينوكس (Leenox, 1999) إلى التعرف على مدى دقة وكفاية المعلومات الواردة في تقرير مدقق الحسابات على التنبؤ بإفلاس الشركات، من خلال إجراء مقارنة بين تقرير التدقيق ونماذج التنبؤ بالإفلاس. وقد خلصت الدراسة إلى أن نماذج التنبؤ بالإفلاس تقدم معلومات أكثر دقة مقارنة بتقارير التدقيق، كما أن تقارير التدقيق لم تقدم أي معلومات مفيدة بخصوص ذلك. كما بينت الدراسة أن معظم الشركات التي أفلست لم يتضمن تقرير التدقيق الخاص بها أي إشارات تفيد ذلك قبل

وقوع الحدث، وأوضحت الدراسة أيضاً أن عدم كفاية تقرير التدقيق يرجع إلى عدة أسباب تتمثل في ما يلي: أن المعلومات الواردة بالتقرير لا تتضمن أيّ معلومات يمكن استخدامها في التنبؤ بالإفلاس، وتأخير تقرير التدقيق، وإصرار المدققين على تقديم تقرير نظيف (بدون تحفظ) من أجل الحفاظ على العميل. وقد أوصت الدراسة بضرورة أن يأخذ المدقق في الحسبان الأحداث الاقتصادية التي يمر بها العميل، كما يجب أن يكون هناك من السياسات ما يقلل من دوافع المدققين لتكرار الرأي نفسه.

أن هناك ترابطاً بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية، فقد أشارت هذه الدراسة إلى عجز تقارير التدقيق عن احتوائها على معلومات تساعد في التنبؤ بإفلاس الشركات؛ لذلك سستميز دراستنا من خلال تسليط الضوء على العوامل التي يجب على المدققين الاهتمام بها إذا أرادوا أن تتضمن تقاريرهم معلومات كافية تساعد المستخدمين في التنبؤ بإفلاس الشركات.

دراسة المومني والشويات

هدفت دراسة المومني والشويات (المومني وشويات، ٢٠٠٨) إلى التعرف على مدى قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء، عند تدقيق حسابات الشركات المساهمة العامة في الأردن، ومدى التزام مدققي الحسابات القانونيين في الأردن بمعيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بالاستمرارية. وقد تم تطبيق الدراسة على مجتمع مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين، والبالغ عددهم (٢٨٤) مدققاً. حيث تمّ اختيار عينة عشوائية مكوّنة من (١٤٢) مدققاً، بنسبة (٥٠٪) من مجتمع الدراسة. وتمّ توزيع (١٤٢) استبانة على مدققي الحسابات القانونيين، استرد منها (١٠٢) استبانة. وبعد الحصول على البيانات اللازمة تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية الوصفية والتحليلية المناسبة. أظهرت الدراسة العديد من النتائج منها: أن مدقق الحسابات في الأردن يستطيع تحديد مؤشرات الشك الماليّة التي تؤثر على استمرارية العملاء بنسبة (٧٦٪)، وأن أكثر هذه المؤشرات أهميّة، من وجهة نظر المدققين عينة الدراسة، كانت الخسائر المتكرّرة من العمليات التشغيلية.

تنسجم هذه الدراسة مع دراستنا الحالية من خلال إشارتها إلى ضرورة قيام مدققي الحسابات بالاهتمام بمؤشرات الشك باستمرارية

العملاء عند إصدار تقارير عملية التدقيق، إلا أنها لم تشر صراحة إلى إمكانية استخدام النسب الماليّة كمؤشر مهم للتنبؤ بوضع الشركة وبقدرتها على الاستمرار.

دراسة كونستانتنديس

هدفت دراسة كونستانتنديس (Constantinides, 2002)، إلى تحديد العوامل المؤثرة في قرارات كل من مدقق الحسابات، ومديري البنوك، والشركات التي أفلست حول الاستمرارية. كما هدفت إلى بحث تأثير العوامل الأخرى (السلوكية) التي تؤثر على الرأي حول الاستمرارية. وتمّ أخذ عينة مكوّنة من (٣٠٠) مدقق، و(٣٠٠) مفلس، ومدير بنك للفروع الرئيسية في مدينة (Midlandes)، ومدينة (Yorkshire)، بالإضافة إلى مدينة (London)، تمّ توزيع استبانة عليهم، ومن خلال البيانات التي تمّ الحصول عليها، تمّ تطوير نموذج الانحدار اللوجستي (logistic regression model). ولقد أظهرت نتائج الدراسة أنّ مؤشرات الشك الماليّة هي التي تؤثر في قرارات المدققين، وأنّ المؤشرات غير المالية ليست مهمة. كما أظهرت الدراسة أنّ من الأحداث المهمة التي تؤدي إلى التحفّظ في التقرير هي: وجود دعاوى قضائية ضد الشركة، وعجز الشركة عن سداد القروض المستحقة.

الدراسة الحالية تتميز بتركيزها على المدققين، حيث أن رأي مدقق الحسابات حول الإستمرارية يعتبر من أكثر الآراء أهمية لصانعي القرار وللمهتمين بالشركة؛ لما يتمتع به مدقق الحسابات من إستقلالية ومهنية.

دراسة مطر

هدفت دراسة مطر (مطر، ٢٠٠١)، إلى استكشاف طبيعة المؤشرات التي يستخدمها مدققو الحسابات، والمحللون الماليون في الأردن، وأهميتها في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، ومن ثم الوقوف على أوجه التشابه، ومجالات الاختلاف القائمة بين هاتين الفئتين، سواء من حيث طبيعة تلك المؤشرات، أو من حيث أهميتها النسبية. ولغرض تحقيق أهداف الدراسة وزعت استبانة على عينة الدراسة المكوّنة من (٢٨)

مدققاً، و(٣٥) محلاً مالياً. وقد تم التوصل إلى أن الفئتين تتفقان - خلال الممارسة المهنية - في الجمع بين المؤشرات المالية، وغير المالية، في بناء نموذج التنبؤ، لكنهما تختلفان في مجالين رئيسيين هما، أولاً: تحديد المتغيرات التي تقوم عليها عملية التنبؤ بالفشل المالي للشركة، حيث يعطي مراقبو الحسابات للمؤشرات المالية الأفضلية على حساب المؤشرات غير المالية، بينما يولي المحللون الماليون نظرة متوازنة نحو نوعي المؤشرات. ثانياً: وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين نظرة الفئتين نحو النسب المالية المستخدمة في بناء نموذج التنبؤ الخاص بكل منهما، إذ يعطي مراقبو الحسابات الأفضلية لنسب الربحية، بينما يعطي المحللون الماليون الأفضلية لنسب السيولة.

ركزت هذه الدراسة على طبيعة المؤشرات التي يستخدمها مدققو الحسابات، والمحللون الماليون في الأردن (مالية أو غير مالية) وأهميتها في التنبؤ بالفشل المالي للشركات، بينما تميزت دراستنا الحالية بالتركيز على النسب المالية؛ لما لها من أهمية وميزة عن المؤشرات غير المالية.

دراسة بيرسن

هدفت دراسة بيرسن إلى (Birsen, 2008) إلى إيجاد نموذج رياضي باستخدام أسلوب الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) للتنبؤ بالوضع المالي للبنوك التركية، نظراً للأزمات المالية المتكررة التي تحدث في الاقتصاد التركي، حيث تتأثر البنوك بشكل خاص بمثل هذه الأزمات. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم بحث عينة من البنوك التركية منها (١٨) بنكاً تعرضت لحالة الإفلاس، والباقي مستمر في نشاطه، حيث تم تقسيم الفترة الإجمالية وهي خمس سنوات من (١٩٩٧ - ٢٠٠١) إلى فترتين الفترة الأولى من (١٩٩٧ - ١٩٩٩) وهي فترة تكوين النموذج باستخدام الانحدار اللوجستي، والفترة الثانية هي فترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠١) لاختبار النموذج والتأكد من قدرته التنبؤية، مستخدماً ٤٢ نسبة مالية دخلت كمرحلة أولية في إعداد النموذج. وقد تم التوصل إلى أن النموذج قد استطاع أن يعطي إنذاراً قبل سنتين من حالة الإفلاس أو التعثر المالي

بنسبة ٨٠ % من البنوك التي أفلست، و قبل سنة من الإفلاس بنسبة ٢٠ % من البنوك التي أفلست أيضاً، وأن نقطة القطع التي تميز ما إذا كان البنك سيفشل أم لا هي نسبة أقل، أو تساوي (٠,٨).

اعتبرت هذه الدراسة من أهم الدراسات التي أجريت في تركيا، نظراً للدقة والنتائج التي جاءت بها، مقارنة مع مثيلاتها من الدراسات التركيبية. و تتميز دراستنا الحالية باختلاف مكان التطبيق، حيث تطبق في الأردن في بيئة مختلفة وظروف مختلفة وفي قطاعات أوسع (جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية).

دراسة المليجي

هدفت دراسة المليجي (المليجي، ٢٠٠٧) إلى استقراء وتحليل أدبيات التدقيق التي تتناول مسؤولية مدقق الحسابات عن تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، والتقرير عن المشاكل التي قد تهدد استمرارها، وإلى التعرف على آراء المستثمرين والمحللين الماليين باعتبارهما من أهم مستخدمي القوائم المالية، وعلى مدى التزام مراقبي الحسابات في مصر بمعيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) الخاص بالاستمرارية. ولتحقيق أهداف الدراسة تم استقراء أهم الدراسات السابقة في مجال البحث، وتحليل العوامل المؤثرة على قيام مراقبي الحسابات بتقييم قدرة المنشأة على الاستمرارية، وقد تم التوصل إلى العديد من النتائج من أهمها: وجود اتفاق بين آراء المستثمرين والمحللين الماليين على ضرورة تضمين مسؤولية مدقق الحسابات في مصر، عند قيامه بالحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار، والتقرير عن المشاكل التي قد تهدد استمرارها.

اقتصرت دراسة المليجي على استقراء وتحليل أدبيات التدقيق التي تتناول مسؤولية مدقق الحسابات عند تقييم قدرة المنشأة على الاستمرار، والتقرير عن المشاكل التي قد تهدد استمرارها، بينما تميزت دراستنا الحالية بقيامها بتحليل تقارير المدقق من الواقع العملي للشركات المساهمة العامة الأردنية، وعدم الاكتفاء بالدراسة النظرية فقط.

يعود بقاء الشركات واستمراريتها بالعديد من الفوائد على الأطراف ذات العلاقة بها، لما لذلك من تأثير مباشر على مصالح تلك الفئات، حيث تتأثر مصالح كل من المستثمرين والموردين والعملاء والموظفين والإدارة والدولة بعدم قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، ونتيجة لذلك تقوم إدارة الشركة أو الجهات المسؤولة فيها بالعمل على اتخاذ الإجراءات اللازمة للتأكيد على أنها سوف تستمر في عملياتها في المستقبل المنظور، ولن تخرج من الصناعة، أو تصفى أصولها في المستقبل القريب، لما لذلك من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الوطني للدولة.

الاستمرارية، تعني أنّ الشركة سوف تستمر في عملياتها في المستقبل المنظور، ولن تخرج من الصناعة، أو تصفى أصولها. وحتى يحدث ذلك يجب عليها أن تكون قادرةً على زيادة مواردها بشكل كاف، ولفترة زمنية غير محدودة تمكّنها من تحقيق خطتها، والوفاء بالتزاماتها (Webfinance, 2003).

وقد عرفت الاستمرارية على أنها قيام مدقق الحسابات بإبداء رأيه فيما إذا كانت الشركة قادرة على الاستمرار في نشاطها من عدمه، وأن يأخذ بعين الاعتبار عند تدقيق القوائم المالية مدى قدرة المنشأة على الاستمرار في أعمالها ونشاطاتها لمدة سنة بعد انتهاء إعداد البيانات المالية موضع التدقيق (لطفي، ١٩٩٥).

مؤشرات الشك باستمرارية الشركة

حدّد معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) بعض المؤشرات التي تشير إلى ضعف استمرارية الشركة، وقام بتصنيفها إلى مؤشرات مالية (Financial Indicators) و مؤشرات تشغيلية (Operating Indicators) ومؤشرات

أخرى (Other Indicators) (Handbook of International Auditing, 2003).

وقد تمثلت المؤشرات المالية: بزيادة الخصوم المتداولة على الأصول المتداولة، وقرب استحقاق قروض ذات أجل محدود، دون وجود إمكانية متوقعة للسداد أو التجديد، ووجود خسائر تشغيلية متكررة، وتأخر في توزيع الأرباح أو توفّؤها، وعدم القدرة على تسديد استحقاقات الدائنين

في موعدها، وصعوبة الالتزام بشروط اتفاقيات القروض، وإصرار الموردين ودائني البضاعة على التعامل نقداً، وظهور النسب المالية الأساسية بشكل سلبي، وعدم القدرة على الحصول على التمويل اللازم لتطوير منتج جديد، أو استثمار آخر ضروري. أما المؤشرات التشغيلية فقد تمثلت بفقدان مديريين مهمين دون إيجاد من يحل محلهم، وفقدان سوق رئيس، أو امتياز، أو مورد رئيس، وصعوبات لها علاقة بالقوى العاملة، أو نقص في المستلزمات الهامة. أما المؤشرات الأخرى (Other Indicators) فتمثلت: بعدم الالتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونية الأخرى، ووجود قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها، وحوادث تغيير في السياسات، والقوانين الحكومية.

النسب المالية واستمرارية العملاء

تعتبر النسب المالية من أكثر أدوات التحليل شيوعاً، ولا يوجد هناك قائمة محددة تشتمل على جميع النسب المعتمدة لأغراض التحليل، وبشكل عام يستطيع المحلل المالي أن ينسب أي رقم في القوائم المالية إلى رقم آخر في السنة الحالية أو في السنوات السابقة إذا كانت هذه المقارنة تعطي دلالة ذات معنى (Ross and Jordan, 1991).

هناك العديد من النسب المالية التي يمكن استخدامها للتنبؤ بوضع الشركات، فبعض هذه النسب تستخدم للتحليل المالي بشكل عام، وبعضها يستخدم لتحليل ظروف معينة في الصناعة (Bernstein, et al., 1995). كما تُعد النسب المالية إحدى الطرق التي يمكن استخدامها للحكم على قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، من خلال تحديد نقاط الضعف والقوة في القوائم المالية. ومن خلال مراجعة الدراسات السابقة ذات الصلة، نلاحظ العديد من الدراسات التي استخدمت النسب المالية للتنبؤ بفشل الشركات كدراسة (Altman, 1994).

كما أن استخدام النسب المالية للحكم على مدى عدالة عرض القوائم المالية قد جاء ضمن معيار التدقيق الدولي رقم (٥٢٠) والمعنون بالإجراءات التحليلية، حيث طالب المعيار المدقق بنوع خاص من التدقيق يتعلق بالتحليل الأفقي والرأسي لعناصر القوائم المالية، والمقارنة للمعلومات المالية للسنوات السابقة والنتائج المتوقعة، مثل الموازنات التقديرية والتنبؤات، والمعلومات الصناعية المشابهة في شركات مماثلة في النشاط والحجم (الهروط، ٢٠٠٩).

يرى الباحث في هذا المجال أنه لا يوجد اتفاق على نسب معينة يمكن من خلالها التنبؤ بفشل أو نجاح الشركات، وهذا واضح في معظم الدراسات التي عُنت في موضوع التنبؤ. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى (Altman,1995; Semra and Ayhan,2009; Birsen, 2003; Shirata,)

(1998; Zavgren, 1985)

أهمية تقرير مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستمرارية

إن انهيار العديد من الشركات الكبرى كإنرون (Enron) للطاقة وورلد كوم (WorldCom) للاتصالات، وظهور العديد من المخالفات المالية والمحاسبية، التي لم تكتشف إلا بعد فوات الأوان، ومحاولات الإدارة إعداد قوائم مالية بشكل احتيالي، من خلال إعطاء بيان غير صادق لمركز المنشأة المالي ونتائج التشغيل، بالإضافة إلى ازدياد حدة المنافسة، والحاجة إلى المحافظة على نمو الأرباح ومشكلات السيولة، ومحاولة إخفاء مخالفات موجودة في اتفاقيات القروض، وتراجع الصناعة، كل ذلك دعا العديد من المساهمين والمقرضين وغيرهم إلى المزيد من الاهتمام بالتعرف على مدى قدرة الشركة على الاستمرار في نشاطها (Arens, et al., 2003).

يقول (الهروط، ٢٠٠٩) إن آثار التعثر أو الإفلاس تنعكس سلباً على مجمل الاقتصاد الوطني للدولة، ونحن في الأردن لسنا ببعيدين عن ذلك، من خلال ما شهده الاقتصاد الأردني، نتيجة إفلاس بنك البتراء وتوقفه عن

العمل عام ١٩٨٩، حيث أجبرت الحكومة آنذاك على دفع مبلغ مائتي مليون دينار أردني إلى المودعين الذين اختفت أموالهم، لتجنب الانهيار المحتمل للقطاع المصرفي الأردني.

يرى الباحث في هذا المجال أن رأي مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستمرار يعتبر مصدراً مهماً للمستثمرين والموردين والعملاء والموظفين والإدارة والدولة وغيرهم، لما يتصف به مدقق الحسابات من مهنية واستقلالية وموضوعية، إذ إن قيام المدقق بتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار يعود بالعديد من الفوائد على الأطراف ذات العلاقة بالشركة.

منهجية الدراسة

من أجل تحقيق أهداف الدراسة، تم استخدام المنهج الارتباطي، والذي يعرف بأنه ذلك النوع من البحوث الذي يمكن بواسطته معرفة ما إذا كان هناك ثمة علاقة بين متغيرين أو أكثر، ومن ثم معرفة درجة تلك العلاقة، وذلك بهدف بيان العوامل المؤثرة في تقرير مدقق الحسابات حول قدرة الشركة على الاستمرارية، وقد تم الحصول على البيانات اللازمة من خلال الرجوع إلى تقارير التدقيق المفصّل عنها في القوائم المالية عن طريق الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية الأردنية.

المعالجة الإحصائية

تم استخدام الرزم الإحصائية SPSS لاختبار فرضيات الدراسة، حيث استخدمت المتوسطات الإحصائية والانحرافات المعيارية، كما تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي، والذي يبدأ بتعريف الدالة اللوجستية، وهي مثل نظرية الاحتمالات تأخذ قيم بين الصفر و واحد.

$$f(z) = \frac{e^{\approx}}{e^{\approx} + 1} = \frac{1}{1 + e^{-\approx}}$$

إن أول خطوة في تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) هي معرفة مدى ملاءمة البيانات للنموذج المستخدم، والذي يتم عن طريق استخدام اختبار (Hosmer and Lemeshow Test)، حيث يكون النموذج ملائماً للبيانات إذا كانت قيمة الدلالة الإحصائية لاختبار كاي تربيع (X^2) أكبر من ($\alpha = 0,05$). ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام طريقتين في تحليل الانحدار اللوجستي (Entered و Backward Elimination) لتحديد كيفية إدخال المتغير المستقل في التحليل.

متغيرات الدراسة

أولاً: المتغير التابع

يتمثل المتغير التابع في هذا البحث برأي مدقق الحسابات حول استمرارية الشركة، بحيث يشمل جميع أنواع تقارير التدقيق كالتقرير النظيف، والتقرير المتحفظ، والامتناع، والتقرير النظيف مع فقرة توضيحية؛ ولأغراض التحليل الإحصائي تم إعطاء القيمة (1) لتقارير التدقيق التي أشارت إلى عدم استمرارية الشركة، والقيمة (0) لتقارير التدقيق التي لم تشر إلى عدم استمرارية الشركات.

ثانياً: المتغيرات المستقلة

فيما يتعلق بالمتغيرات المستقلة، فقد حدد الباحث أربعة متغيرات، وهي:

المتغير الأول: سيولة الشركة، وتم قياسه من خلال احتساب نسبة التداول، والتي تستخدم لقياس قدرة الشركة على سداد التزاماتها المتداولة من خلال أصولها المتداولة، وبشكل عام تعتبر الزيادة في هذه النسبة مؤشراً على قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل (Gibson, 1994).

المتغير الثاني: ربحية الشركة، وتم قياسه باستخدام نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات، والتي تستخدم لتحليل قدرة الشركة على تحقيق الأرباح.

المتغير الثالث: ملاءة الشركة، وتم قياسه باستخدام نسبة إجمالي الالتزامات إلى إجمالي حقوق المالكين. حيث يتم من خلال هذه النسبة التعرف إلى مصادر التمويل في الشركة ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر، وبشكل عام يعتبر انخفاض هذه النسبة مؤشراً على زيادة الأمان بالنسبة للمقرضين في الأجل الطويل (Rose, et al., 1991).

والمتغير الرابع: هو التدفقات النقدية، وتم قياسه باستخدام نسبة صافي تدفقات النشاط التشغيلي إلى إجمالي الالتزامات، حيث تعتبر هذه النسبة مؤشراً جيداً على قدرة الشركة على تغطية التزاماتها. يرى (Mills and Yamamura, 1998) أنه لفهم قدرة الشركة على الاستمرارية يقوم المدققون باحتساب عدة نسب مالية من البيانات المالية لقائمة التدفقات النقدية للعملاء المدقق عليهم. وفي هذا السياق فإنه سوف يتم قياس هذا المتغير من خلال مجموع التدفقات النقدية على مجموع الديون، الأمر الذي يمكننا من معرفة قدرة الشركة على الوفاء بجميع التزاماتها من خلال تسوية هذه الالتزامات بالنقدية المتوافرة لدى الشركة.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من (١٥٨) شركة مساهمة عامة أردنية مدرجة في بورصة عمان نشرت تقاريرها المالية لعامي (٢٠١٠-٢٠١١) على الموقع الإلكتروني لهيئة الأوراق المالية الأردنية. وقد قام الباحث بدراسة (٣١٦) تقريراً مالياً للشركات مجتمع الدراسة في العامين، منها (٢٦٠) شركة لم تتضمن تقارير مدققي حساباتها الإشارة إلى عدم استمراريته، و(٥٦) شركة أشارت تقارير مدققي حساباتها إلى عدم الاستمرارية، والجدول رقم (١) يبين تحليلاً لمجتمع الدراسة.

الجدول رقم (١). تحليل مجتمع الدراسة.

| النسبة | عدد الشركات | رأي المدقق |
|--------|-------------|--|
| 82.3 | 260 | تقرير مدقق الحسابات بدون وجود إشارة أو فقرة إلى عدم استمرارية الشركة |
| 17.7 | 56 | تقرير مدقق الحسابات بوجود فقرة أو إشارة إلى عدم استمرارية الشركة |
| 100.0 | 316 | المجموع |

يتبين من الجدول رقم (١) أن عدد الشركات المساهمة العامة الأردنية التي خضعت للدراسة هي (٣١٦) شركة، منها (٢٦٠) شركة لم تتضمن تقارير مدققي حساباتها الإشارة إلى عدم استمراريته، أي بنسبة ٨٢,٣٪ من مجموع الشركات، وتبين أيضاً أن هناك (٥٦) شركة، أشارت تقارير مدققي حساباتها إلى عدم الاستمرارية وبنسبة ١٧,٧٪.

يلاحظ الباحث أن النسبة الخاصة بالشركات التي تضمنت تقارير تدقيقها وجود فقرة أو إشارة إلى عدم الاستمرارية مرتفعة (١٨٪ تقريباً)، أي أن ١٨٪ من مجموع الشركات المساهمة العامة الأردنية عرضة للفشل المالي والإفلاس والى عدم القدرة على الاستمرار في نشاطها، وهذا بدوره ينعكس سلباً على مجمل الاقتصاد الوطني الأردني، لما لتلك الشركات من تأثير في الاقتصاد الأردني.

الجدول رقم (٢). المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمتغيرات المستقلة.

| التدفقات النقدية | الملاءة المالية | الربحية | السيولة | البيان | تقرير المدقق |
|------------------|-----------------|----------|---------|-------------------|---------------------------------|
| .0437 | .2178 | -6.820 | 3.7453 | الوسط الحسابي | دون وجود إشارة لعدم الاستمرارية |
| 260 | 260 | 260 | 260 | حجم العينة | |
| 2.22048 | 4.57425 | 7.36116 | 4.84586 | الانحراف المعياري | |
| -0.0313 | .6031 | -6.5483 | 2.0297 | الوسط الحسابي | بوجود إشارة لعدم الاستمرارية |
| 56 | 56 | 56 | 56 | حجم العينة | |
| .36479 | 5.14223 | 14.24636 | 3.59490 | الانحراف المعياري | |
| .0304 | .2860 | -1.7216 | 3.4413 | الوسط الحسابي | المجموع |
| 316 | 316 | 316 | 316 | حجم العينة | |
| 2.01942 | 4.67361 | 9.22087 | 4.68985 | الانحراف المعياري | |

نلاحظ من الجدول رقم (٢)، أن عينة الدراسة والبالغة (٣١٦) شركة والمدرجة في سوق عمان المالي لعامي (٢٠١٠، ٢٠١١) تتصف بدرجة سيولة جيدة، حيث بلغ متوسط السيولة (٤، ٣) مقارنة بمعيار مؤشر السيولة (أكبر من ١).

ونلاحظ أيضاً أن نسبة الدين للشركات المدرجة حصلت على متوسط حسابي بلغ (٢٨، ٠) وتعتبر هذه النسبة بحسب درجة الملاءة المالية جيدة، وبمعنى آخر فإن تركيبة رأس المال قادرة على سداد ٧٠٪ من الديون. أما فيما يتعلق بنسبة هامش الربح، فإننا نلاحظ أنها حصلت على متوسط حسابي (-١، ٧٢)، وبخصوص التدفقات النقدية فقد حصلت على متوسط حسابي قدره (٠، ٠٣)، وهي منخفضة نوعاً ما للشركات في عينة الدراسة.

الجدول رقم (٣). تحليل التوزيع الطبيعي للمتغيرات المستقلة (Tests of Kolmogorov-Smirnov).

| التدفقات النقدية | الملاءة المالية | الربحية | السيولة | | |
|---------------------------------|-----------------|---------|---------|------------------------|--------------------------|
| .359 | .288 | .296 | .288 | القيمة المطلقة | Most Extreme Differences |
| .016 | .288 | .000 | .015 | إيجابية | |
| -.359 | -.009 | -.296 | -.288 | سلبية | |
| 2.437 | 1.954 | 2.008 | 1.954 | Kolmogorov-Smirnov Z | |
| .000 | .001 | .001 | .001 | Asymp. Sig. (2-tailed) | |
| a. Test distribution is Normal. | | | | | |
| b. Calculated from data. | | | | | |

يتبين من الجدول رقم (٣) أن جميع قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$)، مما يدل على أن جميع المتغيرات المستقلة ليس لها شكل التوزيع الطبيعي، لذلك فإننا لا نستطيع استخدام الاختبارات المعملية في تحليل البيانات. ومن أجل تحليل البيانات، تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression) لأن المتغير التابع هو على تدرج اسمي (متغير صوري) (Dummy Variable) بينما المتغيرات المستقلة هي خليط من متغيرات متصلة ونسب، وتحليل الانحدار اللوجستي لا يتطلب افتراض التوزيع الطبيعي للبيانات.

الجدول رقم (٤). تحليل الانحدار اللوجستي (Logistic Regression).

| التنبؤ | | المشاهدات | Step 1 | |
|--------------------|----------------------------------|-----------|-------------------------------------|-------------------------------------|
| Percentage Correct | تقرير المدقق | | | دون وجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية |
| | بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية | | | |
| 82% | 0 | 260 | دون وجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية | |
| 18% | 2 | 54 | بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية | |
| 100% | 2 | 314 | Overall Percentage | |

a. The cut value is .500

عند تطبيق الانحدار عند مستوى الدلالة (٥٪)، نلاحظ أن النموذج مطابق للبيانات إذا كانت القيمة المعنوية أكبر من ٥٪، حيث استطاع النموذج التنبؤ بأن ٢٦٠ من الشركات ذات التقرير الذي لا يحتوي على شكوك حول عدم الاستمرارية لن تتحول إلى حالة الشك بالاستمرارية، بينما تنبأ أن هناك شركتين سوف تتحولان بالعكس.

ولاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام طريقتين في تحليل الانحدار اللوجستي (Entered و Backward Elimination) لتحديد كيفية إدخال المتغير المستقل في التحليل، وفيما يلي عرض لذلك:
الطريقة المدخلة (Entered Method) وفيها يتم إدخال جميع المتغيرات المستقلة في خطوة واحدة (مرة واحدة)، والجدول رقم (٥) يبين ذلك.

الجدول رقم (٥). الطريقة المدخلة (Entered Method).

| Exp (B) | .Sig | D f | Wald | .S.E | B |
|---------|------|-----|------|------|---|
|---------|------|-----|------|------|---|

| | | | | | | | |
|--|------|---|--------|------|--------|------------------|--------|
| .898 | .049 | 1 | 3.684 | .056 | -.107 | السيولة | Step 1 |
| .955 | .001 | 1 | 11.110 | .014 | -.046 | الربحية | |
| 1.014 | .714 | 1 | .134 | .038 | .014 | الملاءة المالية | |
| .970 | .686 | 1 | .163 | .075 | -.030 | التدفقات النقدية | |
| .250 | .000 | 1 | 43.544 | .210 | -1.385 | الثابت | |
| a. Variable(s) entered on step 1: Cash flow, solvability, prof, leq. | | | | | | | |

يتبين من الجدول رقم (٥) ما يلي:

أولاً: رفض الفرضية الصفرية الأولى والمتعلقة بمتغير السيولة،

والتي تنص على أنه "لا يوجد تأثير لمتغير السيولة على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (٠,٠٤٩) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$)، وتبعاً لذلك توفر مثل هذه النتيجة إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن متغير السيولة يؤثر في قرار مدقق الحسابات بإعطاء رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

يعزو الباحث هذه النتيجة إلى إدراك المدققين لأهمية النقدية والأصول المتداولة الأخرى المتوقع تحويلها إلى نقدية في سداد الديون قصيرة الأجل دون أن تتأثر الأنشطة المختلفة في الشركة بهذا السداد، وإلى تأثيرها في تخفيض درجة المخاطر المرتبطة بتسديد الالتزامات المستحقة. لكن يضيف الباحث أن ارتفاع نسبة التداول عن الحد اللازم لا يعني بالضرورة مؤشراً إيجابياً، فمن الممكن أن تعني تكديساً للأموال وعدم قدرة الشركة على استثمارها بشكل صحيح، مما يؤثر على ربحية الشركة. كما يشير الباحث إلى اتفاق نتائج هذه الدراسة مع دراسة (2009) (Kausar et al.) والتي أشارت إلى أن عدم امتلاك الشركة لسيولة كافية،

يعرضها إلى عدم القدرة على سداد التزاماتها وعلى إمكانية إفلاسها، وأن على مدقق الحسابات في مثل هذه الحالات أن يقوم بالإفصاح عن عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

ثانياً: رفض الفرضية الصفيرية الثانية والمتعلقة بمتغير الربحية، والتي تنص على أنه " لا يوجد تأثير لمتغير الربحية على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0,011) وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$). وتبعاً لذلك توفر مثل هذه النتيجة إمكانية قبول الفرضية البديلة التي تنص على أن متغير الربحية يؤثر في قرار المدقق بإعطاء رأى حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية. وهذا بدوره يشير إلى اهتمام مدقق الحسابات بتقييم القوة الإيرادية في الحكم على نجاح الشركة واستمرارها. ويشير الباحث إلى توافق نتيجة اختبار هذه الفرضية مع نتيجة اختبار الفرضية السابقة، وهذا بدوره يؤكد حقيقة مفادها أنه - وفي حال التحليل المالي- لا يمكن بأي حال من الأحوال فصل ربحية الشركة عن سيولتها. ولا بد من الإشارة هنا، إلى أنفاق نتائج هذه الدراسة مع دراسة سيولتها. (Hani and Mukhlisin, 2003) والتي أشارت إلى أن الخسائر المتكررة للشركة تدل على أن الشركة في طريقها إلى الإفلاس.

ثالثاً: قبول الفرضية الصفيرية الثالثة والمتعلقة بمتغير الملاءة المالية التي تنص على أنه " لا يوجد تأثير لمتغير الملاءة المالية على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0,714) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$). ويمكن تفسير ذلك إلى أن الاهتمام بالملاءة المالية، يمكن أن تكون مرتبطة بشكل أكبر مع المؤسسات المالية المختلفة، كالبنوك التجارية وشركات التأمين أكثر من القطاع الصناعي، وذلك لطبيعة عمل تلك المؤسسات المالية المعتمد على الاستثمار المالي، ويؤكد الباحث أن ذلك لا يبرر إهمال مدقق حسابات الشركات الصناعية للملاءة المالية عند تقييمه لقدرة الشركة على الاستمرارية. إن نتيجة اختبار هذه الفرضية تختلف مع رأي (Web finance, 2003) والذي يتضمن بأن الديون طويلة الأجل وتحليل الملاءة المالية يساعد في تقييم المخاطر التي تواجهها الشركة.

رابعاً: قبول الفرضية الصفرية الرابعة والمتعلقة بمتغير التدفقات النقدية والتي تنص على أنه " لا يوجد تأثير لمتغير التدفقات النقدية على تقرير المدقق بوجود فقرة تشير لعدم الاستمرارية، حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية (0,686) وهي أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية $\alpha = 0,05$).

يلاحظ الباحث أن مدققي الحسابات لا يدركون أهمية التدفقات النقدية للشركة وذلك عند تقييمهم لقدرة الشركة على الاستمرارية خلافاً لما توصلت له دراسة (Mills and Yamamura,1998) والتي أشارت إلى ضرورة قيام مدققي الحسابات وعند تقييمهم لقدرة الشركة على الاستمرارية، أن يقوموا باحتساب بعض النسب المالية المرتبطة بقائمة التدفقات النقدية. أما الطريقة الثانية لتحليل الانحدار اللوجستي، فهي طريقة الإزالة أو الرجوع إلى الوراء (Backward Elimination (Wald) Method) وفيها يتم إدخال المتغيرات المستقلة خطوة خطوة (الواحد تلو الآخر) حيث يتم حذف المتغير أيضاً خطوة بعد خطوة وحسب القيمة الإحصائية لاختبار Wald، ويتم فحص ذلك عن طريق اختبار (Hosmer and Lemeshow Test) وفي كل خطوة، والجدول رقم (٦) يبين ذلك.

الجدول رقم (٦). اختبار هوزمر و ليمشو (Hosmer and Lemeshow Test).

| .Sig | D f | Chi-square | Step |
|------|-----|------------|------|
| .027 | 8 | 17.350 | 1 |
| .055 | 8 | 15.214 | 2 |
| .274 | 8 | 9.877 | 3 |

يتبين من الجدول رقم (٦) أن جميع خطوات طريقة Backward Elimination (Wald) Method ملائمة للبيانات، حيث كانت جميع قيم الدلالة الإحصائية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$). كما تم فحص الدلالة الإحصائية لكل متغير مستقل وفي كل خطوة والجدول رقم (٧) يبين ذلك.

الجدول رقم (٧). طريقة الازالة (Backward Elimination Method).

| Sig. | D f | Wald | S.E. | B | |
|------|-----|--------|------|--------|------------|
| .049 | 1 | 3.684 | .056 | -.107 | (Step 1(a) |
| .001 | 1 | 11.110 | .014 | -.046 | |
| .714 | 1 | .134 | .038 | .014 | |
| .686 | 1 | .163 | .075 | -.030 | |
| .000 | 1 | 43.544 | .210 | -1.385 | |
| .049 | 1 | 3.696 | .056 | -.107 | (Step 2(a) |
| .001 | 1 | 11.287 | .014 | -.046 | |
| .689 | 1 | .160 | .075 | -.030 | |
| .000 | 1 | 43.522 | .209 | -1.380 | |
| .048 | 1 | 3.663 | .055 | -.105 | (Step 3(a) |
| .001 | 1 | 11.377 | .014 | -.047 | |
| .000 | 1 | 44.388 | .208 | -1.386 | |

a Variable(s) entered on step 1: Liquidity, prof, Solvency, cashflw.

يتبين من الجدول رقم (٧) أن متغيري (السيولة والربحية) دالين إحصائياً وفي جميع الخطوات، مما يدل على رفض الفرضيتين الصفريتين

والمتعلقتين بمتغيري الملاءة المالية والسيولة واللذان تنصان على أنه " لا يوجد تأثير لمتغيري السيولة والربحية على قرار المدقق بإعطاء رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية، حيث كانت قيم الدلالة الإحصائية أقل من مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha = 0,05$). وبالتالي يوجد تأثير لمتغيري الربحية والسيولة على قرار المدقق بإعطاء رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية. الجدول رقم (٨) يبين ملخصاً لتحليل الانحدار اللوجستي بطريقتيه الإدخال والإزالة (Backward Elimination and Entered)

الجدول رقم (٨). تحليل الانحدار اللوجستي بطريقتيه الإدخال والإزالة (Backward Elimination and Entered).

| العامل | Entered | Backward Elimination |
|------------------|---------------|----------------------|
| التدفقات النقدية | الأثر غير دال | الأثر غير دال |
| الملاءة المالية | الأثر غير دال | الأثر غير دال |
| الربحية | الأثر دال | الأثر دال |
| السيولة | الأثر دال | الأثر دال |

يتبين من الجدول رقم (٨) أن نتائج الطريقتين (Entered and Backward) قد بينت وجود أثر دال لمتغيري الربحية والسيولة على قرار المدقق، بإعطاء رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية.

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

بينت نتائج الدراسة أن لكل من سيولة الشركات وربحيته، تأثيراً مادياً على قرار مدقق الحسابات في الشركات المساهمة العامة الأردنية عند قيامه بإبداء رأيه حول قدرة الشركة على الاستمرارية. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لمتغير السيولة ($0,049$) و لمتغير الربحية ($0,001$) وهي بذلك أقل من مستوى الدلالة الإحصائية. وهذا يشير إلى أن متغيري السيولة والربحية يؤثران على رأي المدقق حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية. من ناحية أخرى تشير نتائج الدراسة إلى أنه لا يوجد تأثير مادي لكل من الملاءة المالية للشركات المساهمة العامة

الأردنية وتدفقاتها النقدية على قرار مدقق الحسابات عند قيامه بإبداء رأيه حول قدرة الشركة على الاستمرارية. حيث بلغت قيمة الدلالة الإحصائية لمتغير الملاءة المالية (٠,٧١٤) ولمتغير التدفقات النقدية (٠,٦٨٦) وهي بذلك أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية. وهذا يشير إلى أن متغيري الملاءة المالية والتدفقات النقدية لا يؤثران على رأي حول عدم قدرة الشركة على الاستمرارية. كذلك يظهر من نتائج الدراسة أن مدقق الحسابات في الشركات المساهمة العامة الأردنية لا يعتمد بشكل قاطع على المؤشرات المالية في إصدار رأيه حول قدرة الشركة على الاستمرارية، إذ لا تعتبر تلك المؤشرات بالنسبة للمدقق معياراً حاسماً وقاطعاً في إبداء رأيه. وهذه النتيجة تتفق مع دراسة (المومني والشويات، ٢٠٠٨) التي أشارت إلى أنه لتقييم استمرارية العملاء يجب أن لا يقتصر الأمر عند حدّ الاستفادة من المؤشرات الماليّة المستخلصة من البيانات المحاسبية للشركة، بل لابدّ، أيضاً، من مراعاة المؤشرات غير الماليّة، التي تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات المرتبطة ببيئة الشركة الداخلية، والخارجية.

التوصيات

توصي هذه الدراسة بضرورة قيام المدققين بالتعامل مع المؤشرات المالية الأخرى كمؤشر الملاءة المالية ومؤشر التدفقات النقدية للشركات على أنهما عاملان مهمان في تقييم قدرة الشركة على الاستمرارية. بالإضافة إلى ضرورة القيام باستكمال دراسة هذا الموضوع من خلال دراسة العوامل والمؤشرات غير المالية المؤثرة على مدقق الحسابات عند إصدار تقريره حول استمرارية الشركات المساهمة العامة الأردنية، كالمؤشرات التشغيلية والمؤشرات الأخرى والتي حدّدها معيار التدقيق الدولي رقم (٥٧٠) والصادر عن الاتحاد الدولي للتدقيق (IFAC) كفقدان مديرين مهمين دون إيجاد من يحلّ محلهم، و فقدان سوق رئيس، أو امتياز، أو مورد رئيس، وصعوبات لها علاقة بالقوى العاملة، أو نقص في المستلزمات الهامة، أو عدم الالتزام بمتطلبات رأس المال، أو المتطلبات القانونية الأخرى، ووجود قضايا قانونية قائمة ضد الشركة يمكن أن تنشأ

عنها أحكام لا تستطيع الوفاء بها، وحدث تغيير في السياسات، والقوانين الحكومية.

المراجع العربية

- ذنيبات، علي عبد القادر، (٢٠١٠). تدقيق الحسابات في ضوء المعايير الدولية: نظرية وتطبيق. دائرة المكتبة الوطنية، الطبعة الثالثة، عمان.
- لطفي، أمين السيد، (١٩٩٥). نحو منهج متكامل لتقييم وتقدير المراجع لقدرة الشركات على الاستمرارية بالتطبيق على شركات قطاع الأعمال. مجلة الدراسات المالية والتجارية، ١١ (٥)، ٣٢-٩.
- المومني، منذر و زياد الشويبات، (٢٠٠٨). قدرة المدقق على اكتشاف مؤشرات الشك باستمرارية العملاء. مجلة المنارة، ١٤ (١)، ١٤١-١٧٤.
- مطر، محمد، (٢٠٠١). طبيعة وأهمية مؤشرات الفشل المالي للشركات دراسة تحليلية مقارنة بين آراء المدققين والمحللين الماليين في الأردن. مجلة البصائر، ١ (٥)، ٧-٦١.
- المليجي، إبراهيم، (٢٠٠٧). دراسة ميدانية لآراء المستثمرين والمحللين الماليين في مسؤولية مراقب الحسابات في مصر عن الحكم على مقدرة المنشأة على الاستمرار في النشاط. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ٤٥ (٢)، ١-٥١.
- الهروط، يوسف، (٢٠٠٩). المقارنة بين المحتوى المعلوماتي لتقرير مدقق الحسابات ونموذجي كوه وتان والتحليل التمييزي في تقييم القدرة على الاستمرار في الشركات المساهمة العامة الأردنية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان.

المراجع الأجنبية

- Arens, Alvin, Loebbecke James, James Loebbecke, and Alvin Arens, (2003). *Auditing: An Integrated Approach*, 8th Edition, New Jersey: Prentice Hall, USA.
- Altman, Edward I., (1994). Financial Ratios, Discriminated Analysis And The Prediction of Corporate Bankruptcy. *The Journal Of Finance*, 23(5), 589-609.
- Birsen, E. E., (2003). Bankruptcy Prediction of Turkish Commercial Bank Using Financial Ratios. *Journal of Applied Mathematical Sciences*, 60(2), 973-982.
- Bessell, Asokan A. and Ahson U., (2003). Information Content, Audit reports and going-concern: an Australian study , *Accounting and Finance*, 43(7), 261-282.
- Barbara, G., Braunstein, Paniol N., Gregory A., and George W., (1995). Explaining Auditor's going Concern Decision: Assessing Management's Capability. *Journal of Applied Business Research*, 11(3), 82-93.
- Constantinides, Sylvia, (2002). Auditors' Bankers' and Insolvency Practitioners' "Going-Concern" Opinion logic model. *Managerial Auditing Journal*, 17(8), 487-501.
- Gibson H., (1994). *Financial Statement Analysis: Using Financial Accounting information*, South-Western Publishing Co. USA.
- Handbook of International Auditing, Assurance And Ethics Pronouncements*, (2003). Available at: [http://www.ifac.org/ Members/Downloads](http://www.ifac.org/Members/Downloads). International Standard on Auditing No. 570, "Going Concern".
- Hani, C. & Mukhlisin, (2003). Going concern and audit opinion: A study in banking company at BEJ. *National Symposium on Accountancy*, 5(4), 1221-1233.
- Kausar, A., R. Taffler, and C. Tan, (2009). The going-concern market anomaly. *Journal of Accounting Research*, 47(6), 213-239.
- Leenox, C. S., (1999). The Accuracy and Incremental Information Content of Audit Reports in Predicting Bankruptcy. *Journal of Business Finance & Accounting*, 26(5), 757-777.
- Mills, J. R. & Yamamura, J. H., (1998). The power of cash flow ratio. *Journal of Accounting*, 186(4), 53-60.
- Ross, Westerfield and B.D. Jordan, (1991). *Fundamentals of Corporate Finance*, Bono E. D. - Homewood, Boston: Irwin.
- Semra, K., Ayhan K., (2009). An Analysis of The Effect of Financial Ratios on Financial Situation of Turkish Enterprises Resulting From Their Annual Operations. *International Research Journal of Finance and Economics*, 19(1), 139-149.
- Shirata, C.Y., (1998). Financial Ratios as Predictors of Bankruptcy in Japan :An Empirical research. *Journal of Finance*, 123(5), 1-16.

- Webfinance, (2003). Going Concern, Available at:
http://www.investorwords.com/2189/going_concern.html.
- Zavgren, Christine V., (1985). Assessing the Vulnerability to Failure of American Industrial Firms: A Logistic Analysis. *Journal of Business Finance and Accounting*, 12(1), 12-45.

Financial Characteristics Affecting the Ability of Going Concern in Jordanian Corporations: An Analytical Study for Auditors' Report

Ahmad Faisal khaled Hayek

*Assistant Professor, Accounting Department,
College of Business Administrative, American University
United Arab Emirates*

(Received 27/3/2012; accepted for publication 6/10/2012)

Abstract. The study sought to shed light on the financial characteristics affecting ability of going concern in Jordanian Corporations. To achieve this objective, the research used the correlation approach seeking to identify any correlation between two or more variables examined in the context of the study. The researcher divided the study into two sections; the first addressed the theoretical background of the study in which the researcher examined the concept of company going concern and the correlation between ratios and predicting companies' going concern, the importance of auditors' reports regarding the companies' going concern. The second section was experimental as the researcher used the logistic regression analysis. Results of the study indicated a significant effect for companies' liquidity and profitability on Jordanian companies' auditors' decision when reporting concerns about the going concern of the company. The study made some recommendations including the need for auditors to take other variables into consideration such as solvency and cash flows indicators when reporting concerns about the going concern of the company.

Keywords: Audit, Audit Report, Going Concern Audit Report, Jordanian Companies.